

باريس متمسكة بتأثيرها في الملف الليبي لإفشال محور أنقرة - الدوحة

التأثير على هذا الصراع الذي يقلت من يديها. وأجرى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون السبت مشاورات مع نظيره المصري عبدالفتاح السيسي، الذي تدعم بلاده حفتر، حول "تعزيز التنسيق بين البلدين" حول الملف الليبي.

ويشير خبير في الملف من باريس إلى أن "الإشكالية تتحول إلى ملف إقليمي أكثر فاعلية، وهذا ما يثير القلق، لكنه يفتح في نفس الوقت المجال أمام طرح مبادرة سياسية".

فرنسا ترى أن أفضل فرصة لتحقيق الاستقرار الليبي تكمن في تعزيز سلطة رجل قوي مثل حفتر

وأضاف "أن فرنسا قلقة للغاية، قد تصبح ليبيا مركزا جديدا للجهد وهناك مصالح كبيرة على المحك". ولا يتوقع مدير مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية باسكال أوسبور، حدوث تحول فوري في الموقف الفرنسي. واعتبر أن أحد المخاوف في باريس تكمن في "تزايد تدخل الجهات الخارجية لدرجة التوقف عن طلب رأيها".

وأوضح "كلما زاد عدد اللاعبين البارزين على الأرض مع وجود مجموعات مقاتلة وطائرات وصواريخ مضادة للطائرات وحتى قوات، كلما قل تأثير فرنسا". متحدثا عن اتفاق تم التفاوض عليه مباشرة بين موسكو وأنقرة، لا يصب في صالح فرنسا، في هذا البلد الذي تعمه الفوضى منذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011.

ويُرجح أن تكون تركيا وروسيا، التي تدعم كل منهما طرفا في النزاع كما هو الحال في سوريا، اتفقتا على تقاسم النفوذ على أساس المناطق التي يسيطر عليها كل من حكومة الوفاق وحفتر.

كما لا ترغب فرنسا بتشكيل إسلام متشدد في ليبيا مقرب من جماعة الإخوان المسلمين، القريب من القطريين والأتراك على حد سواء. ويرى أوسبور "أن معضلة فرنسا تكمن في عدم السماح لمحور السراج وأردوغان وقطر بنشر فكر الإخوان المسلمين المناهض لأوروبا وبالتالي التخفيف من تدخله (في النزاع)، دون أن تجد نفسها، أليا في معسكر لا يمكن الدفاع عنه".

ويختلف أردوغان صاحب الطموح مع الأوروبيين حول العديد من القضايا. ويشير العسكري الفرنسي السابق إلى أنه "عندما يكون أردوغان في طرف، فإننا تميل تلقائيا إلى النظر في الاتجاه الآخر".

ويرى متابعون أن التدخل التركي في ليبيا يتجاوز مجرد الدعم العسكري الذي تقدمه أنقرة لمليشيات طرابلس في مواجهة قوات الجيش بل يخفي نوايا تثقيت وجود تركي دائم في ليبيا.

باريس - تسعى فرنسا لاستعادة زمام المبادرة الدبلوماسية في ليبيا حيث تنخرط قوى إقليمية بشكل أكبر يوما بعد يوم، فيما تواجه اضمحلال نفوذها بسبب تسارع نسق التدخل التركي، وفق ما يرى محللون. ورغم نفيها لذلك علنا، يعتقد أن باريس تراهن على المشير خليفة حفتر رجل الشرق القومي وقائد قوات الجيش الوطني الليبي، بعد إطلاقه في أبريل 2019 هجوما على العاصمة طرابلس، مقر حكومة الوفاق الوطني الليبية برئاسة فايز السراج المدعومة من الأمم المتحدة، لتحريها من فوضى الميليشيات.

وبعد فترة من الجمود امتدت لأشهر على جبهات القتال، سجلت القوات الموالية لحفتر مؤخرا تراجعها من ليبيا. وتنتظر فرنسا بقلق لتدهور الوضع ميدانيا نظرا لأن التحديات المستقبلية لا تتعلق بالمستقبل الليبي وحده.

ومن بين العديد من القوى الإقليمية تدعم الإمارات العربية المتحدة وروسيا موقف الجيش الليبي بقيادة المشير حفتر، بينما يصفط محور تركيا وقطر إلى جانب حكومة الوفاق الوطني.

وأعرب وزير الخارجية الفرنسي جان-إيف لودريان الأسبوع الماضي عن أسفه للتدخل المتزايد لموسكو وأنقرة في النزاع.

وقال لو دريان "لا يمكن أن نخيل حالة مماثلة من المنازعات، شبيهة بـ(نموذج النزاع السوري)، على بعد 200 كيلومتر من السواحل الأوروبية"، متحدثا عن وجود مرتزقة سوريين.

وأجرى لو دريان مشاورات مع السراج تناولت "ضرورة" إعادة فرض وقف إطلاق النار في ليبيا، ووقف "التدخلات الخارجية" في هذا البلد، خلال أول اتصال رسمي بين باريس وطرابلس منذ شهرين.

وحول ما إذا كانت تساور فرنسا شكوك بشأن حفتر بسبب انتكاساته العسكرية الأخيرة، يقول الباحث في جامعة ناينانغ التكنولوجية في سنغافورة جيمس دورسي، "سأكون حذرا للغاية بشأن فكرة عدول فرنسا عن دعمها له".

وأضاف "من المنطقي جدا أن تواصل فرنسا دعم حفتر"، مشيرا على وجه الخصوص إلى أن هذا الدعم من شأنه الإسهام في الحد من كافة أشكال عمليات التهريب التي تغذي التنظيمات الجهادية في الساحل وبحيرة تشاد، الواقعة على الحدود الجنوبية لليبيا.

واعتبر الباحث في قسم السياسة والعلاقات الدولية في أكسفورد سامويل راماني من جهته أنه "مع ضعف موقف حفتر، تحمي فرنسا ظهرها وتحاول موازنة علاقاتها" مع أطراف النزاع الليبي.

ويرى أن فرنسا تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاستقرار، موضحا "أنها ترى أن أفضل فرصة لتحقيقه تكمن في تعزيز سلطة رجل قوي مثل حفتر".

ويشير آخرون إلى أن باريس يجب أن تقاوم من أجل ضمان استمرارها في

الرئيس الجزائري يفك ارتباطه بالحزب الحاكم ويلتزم بإجراءات التهدئة

مساع للوقوف بالتساوي بين تركة بوتفليقة وواقع التحولات الجديدة



هل يكون تبون رئيسا لكل الجزائريين فعلا

جديد، التزم رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون، في إطار صلاحياته الدستورية والقانونية، وتعهدا بنيتة في دعم ظروف التهدئة وأجواء الحوار الوطني، بتحقيق الإفراج عن كريم طابو وسيمير بلعربي في أقرب وقت ممكن، بعد إتمام الإجراءات الرئاسية الرسمية".

وأعاد التزام الرئيس تبون بدعم إجراءات التهدئة، سبنايرو التعهد الذي أطلقه الرئيس الانتقالي عبدالقادر بن صالح، لرئيس لجنة الوساطة والحوار الوطني كريم بونوس، لنفس الغرض، قبل أن يتكلم الجميع (الرئيس الانتقالي ورئيس اللجنة) عن موقفيهما تحت ضغط رجل الجيش القوي آنذاك، الجنرال الراحل أحمد قايد صالح.

وهو ما يطرح مدى إمكانية وفاء تبون بالتزاماته ونواياه في الذهاب إلى إجراءات تهدئة سياسية في البلاد، على اعتبار أنه يمثل "الواجهة السياسية للسلطة العسكرية الحقيقية" بالنسبة للكثير من الدوائر السياسية المعارضة، فضلا عن مدى تحرره من جماعات الضغط النافذة والرافضة لأي تقارب بين السلطة والحراك الشعبي.

ولفت بيان الحزب إلى أنه رفض في وقت أول الإفصاح عن هذه المبادرة التي أراد أن يتريتها في السر احتراماً للجناء وتجنباً لأي تاويلات مغرضة مساسوية، وأن الظروف السياسية أجبرت جيل جديد على إعلام الرأي العام بشأن الحقيقة الكاملة.

وكان الحزب قد كشف الثلاثاء، في بيان حصلت "العرب" على نسخة منه، عن "إطلاق المعتقلين السياسيين كريم طابو وسيمير بلعربي، في أقرب وقت ممكن، بينما تتم الإجراءات الرئاسية". وجاءت هذه الخطوة المفاجئة في خضم توتر سياسي كبير تعرفه البلاد خلال الأشهر الأخيرة، بسبب القبضة الأمنية المطبقة من طرف السلطة في التعاطي مع المعارضين والنشطاء، حيث تسجل تنسيقية معتقلي الرأي المشترت من الموقفين والأحكام المؤقتة بـ"اشددة" تجاه رموز الحراك الشعبي.

وذكر بيان حزب جيل جديد أنه "ردا على الطلب الذي تقدم به رئيس جيل

بعقد مؤتمريين لانتخاب قائدين لهما، رغم النصوص التي تحظر التجمعات السياسية والثقافية في إطار مكافحة وباء كورونا.

وفيما جهل لحد الآن المصدر المسؤول الذي رخص للحزبين بعقد مؤتمريهما اللذين أفرزا الطيب زيتوني قائدا للتجمع، وأبو الفضل بعجي للجيبة، والخلفيات الحقيقية للعودة المفاجئة لأحزاب السلطة إلى الواجهة، لا تستبعد نية الحزبين وحتى دوائر نافذة في السلطة في الالتفاف برئيس البلاد، أسوة بما ساد المشهد السياسي خلال العشريتين الماضيتين، لما كان يحظى بدعم ما كان يعرف بـ"التحالف الرئاسي".

ومن جهة أخرى، يرى متابعون للشأن الجزائري أن إفراج السلطة عن وجوه بارزة في الحراك يصب في سياق جهودها للتهدئة مع الشارع ولا تختلف عن فك ارتباط تبون بجهة التحرير.

ونفى الناظر الرسمي باسم حزب جيل جديد المعارض حبيب براهمية، في اتصال لـ"العرب"، وجود أي صفقة سياسية بين الحزب وبين السلطة، تكون قد أفضت في واحد من بنودها إلى إطلاق سراح المعارضين السياسيين كريم طابو وسيمير بلعربي.

وأكد المتحدث أن "مسألة إطلاق سراح معتقلي الرأي تدخل في صلب المبادرة التي أطلقها الحزب خلال الأسابيع الأخيرة، وأن رئيس الحزب لمس التزاما لدى رئيس الجمهورية خلال اللقاء الذي

يسير الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون إلى أخذ مسافة متساوية بين التركية المورثة عن نظام بوتفليقة، وبين التطورات السياسية التي أوصلته إلى رئاسة البلاد في ديسمبر الماضي، وذلك بعد الطلاق المعلن بينه وبين حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، والتدخل المنتظر لإطلاق سراح اثنين من كبار معتقلي الحراك الشعبي.

تسببت نية الحزبين وحتى دوائر نافذة في السلطة في الالتفاف برئيس البلاد، أسوة بما ساد المشهد السياسي خلال العشريتين الماضيتين، لما كان يحظى بدعم ما كان يعرف بـ"التحالف الرئاسي".

ومن جهة أخرى، يرى متابعون للشأن الجزائري أن إفراج السلطة عن وجوه بارزة في الحراك يصب في سياق جهودها للتهدئة مع الشارع ولا تختلف عن فك ارتباط تبون بجهة التحرير.

ونفى الناظر الرسمي باسم حزب جيل جديد المعارض حبيب براهمية، في اتصال لـ"العرب"، وجود أي صفقة سياسية بين الحزب وبين السلطة، تكون قد أفضت في واحد من بنودها إلى إطلاق سراح المعارضين السياسيين كريم طابو وسيمير بلعربي.

وأكد المتحدث أن "مسألة إطلاق سراح معتقلي الرأي تدخل في صلب المبادرة التي أطلقها الحزب خلال الأسابيع الأخيرة، وأن رئيس الحزب لمس التزاما لدى رئيس الجمهورية خلال اللقاء الذي

يسير الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون إلى أخذ مسافة متساوية بين التركية المورثة عن نظام بوتفليقة، وبين التطورات السياسية التي أوصلته إلى رئاسة البلاد في ديسمبر الماضي، وذلك بعد الطلاق المعلن بينه وبين حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، والتدخل المنتظر لإطلاق سراح اثنين من كبار معتقلي الحراك الشعبي.

طابو بلعربي

الجزائر - يرغب الرئيس الجزائري

عبدالمجيد تبون في إعطاء الانطباع بأنه يقف على مسافة واحدة بين التركية المورثة عن نظام بوتفليقة وبين ما أفرزته التحولات السياسية الأخيرة، وسط استقطاب مثير لقوى سياسية محسوبة على المعارضة، على غرار أحزاب إخوانية وأخرى ديمقراطية، كما هو الشأن بالنسبة لحزب جيل جديد، وإعلان فك الارتباط بحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، غداة الإعلان عن تجديد عضويته في اللجنة المركزية، والتشديد في تصريح الناظر باسم الرئاسة على أنه "رئيس كل الجزائريين".

وكان الوزير المنتسب للإعلام والناطق باسم الرئاسة محمد سعيد أوبلعيد قد أعلن في تصريح له الإثنين أن "الرئيس عبدالمجيد تبون جمد عضويته في حزب جبهة التحرير الحاكم ولا علاقة تنظيمية أو هيكلية له به الآن".



حبيب براهمية

لا وجود لأي صفقة

سياسية بين الحزب

وبين السلطة

وأضاف "عبدالمجيد تبون رئيس كل الجزائريين، وتبعاً لذلك لا علاقة تنظيمية له باي حزب سياسي معتمد، وقد جمد عضويته في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، فضلا على أنه لم يترشح كما هو معلوم، باسم هذا الحزب للانتخابات الرئاسية التي جرت في الثاني عشر من ديسمبر الماضي".

وبهذا الطلاق العلني للرئيس مع أكبر الأحزاب السياسية في البلاد، والذي يراهنه الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، تكون السلطة قد استبقت حملة الانتخابات الواسعة التي طالت بعد السماح لحزبي السلطة (التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني)

إدريس لشكر يمتص الغضب داخل الاتحاد الاشتراكي المغربي

إن الإصلاح التنظيمي والسياسي داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يعد ضرورة ملحة منذ مدة، وليس وليد الجدل القائم اليوم بشأن مشروع القانون الخاص بشبكات التواصل الاجتماعي الذي سجنته الحكومة.

ووقد عبر الحزب عن رفضه لأي تراجع ومساس بحقوق التعبير والتفكير والمبادرات المدنية والاجتماعية خصوصا التواصل ذي الطبيعة المتزمنة بقضايا المجتمع وحقوق المواطنين والمواطنين في الاختيار وبناء القنوات، سواء في المواقف العامة أو في المعيش اليومي والسلوك الاستهلاكي.

واعتبر المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، في بيان تحصلت "العرب" على نسخة منه، أن الإحتكام إلى المرجعية الحزبية الحداثية والتقدمية والحقوقية كانت وستظل بالنسبة لكافة الاتحاديات والاتحاديين، مسألة مفصلية في قوانين الحزب وميثاقه الأخلاقي.

وذلك بهدف الرد على الأصوات التي قالت إن الحزب تنكر لقيمه وانفصالة عن هموم الطبقات الشعبية ونضالات أجيال من قياداته.

وأوضح لشكر أن المرجعية التقدمية تشكل بوضلة توجيهية لآداء الالتزامات النضالية، معتبرا أنه سلوك ملزم لكل من يمارس مهمة في مختلف الواجهات الحكومية والبرلمانية والمؤسساتية والنقابية. وقد خلقت دعوة لشكر إلى حكومة وحدة وطنية جدلا واسعاً سواء داخل حزبه أو خارجه، حيث اعتبر عدد من المراقبين أن هذا المنحى مجرد إشباع لرغبة لشكر في انضمامه شخصيا إلى الحكومة.

وسجل المكتب السياسي "باسف عميق، وقلق بالغ، التعامل اللامسؤول والمشبوه أحيانا، لطرف داخل مكونات الأغلبية الحكومية" في إشارة إلى حزب العدالة والتنمية مما أوجى إلى المواطنين بان السلطة التنفيذية ما هي إلا ساحة لتصفية الحسابات السياسية "وتدبير شؤون الدولة بأعراف المكيدة والترصص".

وأضاف المكتب السياسي، أن هذا ما قد يصف المصادقية المطلوبة في جهاز دستوري من أجهزة الدولة في ظروف هي في أمس الحاجة إلى كل أنواعها لمواجهة الصعوبات الناجمة عن الجائحة.

محمد ماموني العلوي

الرباط - يحاول رئيس الاتحاد الاشتراكي إدريس لشكر تصحيح علاقته مع قيادات حزبه، بعد صراع وصل حد امتناع لشكر عن الاستجابة لطلب أعضاء مكتبه السياسي الاجتماعي ومناقشة قضايا مفصلية ومثيرة للجدل.

وبعد تعطيل طويل كبير التام المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي استجابة لرغبة عدد من أعضاء المكتب السياسي الذين كانوا قد طالبوا بانعقاد اجتماع عاجل له، خلال أزمة قانون وسائل التواصل الاجتماعي الذي قدمه وزير العدل باسم الحزب، محمد بن عبدالقادر.

وقد اعتبرت قيادات وقواعد الاتحاد الاشتراكي ذلك القانون انتكاسة حقوقية وضربا في صميم مبادئ الحزب القائمة على دعم حرية التعبير والدفاع عنها.

ووجد لشكر تعبيره عن رفضه التام لأي مشروع يتضمن مقضيات تنتهك حقوق الإنسان وتمس بحرية الرأي والتعبير، حيث أوصى نواب حزبه في البرلمان بان يخرطوا بقوة في تصريف المرجعية الاتحادية أثناء مناقشة كل مشاريع ومقرحات القوانين.

وقال أسست القانون العام بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس ندير إسماعيلي،



دعم منطقي